DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

الأبعاد الأمنية والبيئية لجرائم المخدرات في العراق

ماهر حيدر نعيم الجابري*

لطيف كامل كليوي

جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/3/28
تاريخ التعديل : 2023/4/16
قبـول النشـر: 2023/4/18
متوفر على النت: 2023/11/30

الكلمات المفتاحية :

جرائم المخدرات – استقطاب أمني – مزارع المخدرات

الملخص

إن لجرائم المخدرات في العراق بعدين مهمين هما البعد الأمني والبعد البيئي ، وذلك لما تسببه هذه الجرائم من خلال الدول الراعية لها من مخاطر ومشكلات أمنية وبيئية تؤثر على الأمن الإنساني العراقي ، عبر إضعاف الأجهزة الأمنية ومن ثم إضعاف الدولة لغرض تحقيق مشاريع جيوسياسية وجيواستراتيجية ، علاوة على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها الى مزارع للمخدرات كما هو الحال في محافظات (صلاح الدين ، اربيل ، واسط ، كربلاء ، بغداد ، الانبار ، القادسية ، ديالى) التي باتت منتجة للمخدرات ، مما شكل ويشكل خطراً حقيقياً على الدولة وقوتها ، من ثم أصابتها بالهون نتيجة للتحديات الأمنية الناتجة عن تلك الجرائم كانتشار جرائم القتل والاغتصاب والسرقة وتفاقم ظاهرة الإرهاب ، فضلاً عن الأضرار البيئية الناتجة من تحويل الأراضي الصالحة للزراعة الى اراضٍ بور واستغلالها لزراعة المخدرات ، واستهلاك كميات من المياه سواء لمزارع المخدرات أم تلك التي يصيبها التلوث بفعل مخرجات معامل أنتاج المخدرات .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

الدولة القوية يجب أن تمتلك منظومة أمنية على أعلى المستويات ، يمتاز أفرادها بالكفاءة والقدرة على التعامل مع مختلف المشاكل وخاصةً الأمنية التي تمس منظومتي الأمن الوطني والأمن القومي للدولة ، وهذا ما حاول العراق تطبيقه على أرض الواقع ، لكن وبالوقت نفسه تظهر تحديات كبيرة سياسية وأمنية واقتصادية فضلاً عن الاجتماعية تحول دون امتلاك العراق لهذه المنظومة ، وإن هذه التحديات تقف ورائها جماعات منظمة ودول ذات قوى كبيرة ، تعمل لايجاد الأرضية المناسبة والظروف الملائمة لتنفيذ مخططاتها ، ولم يتوقف الأمر عن هذا الحد ، بل وصل الحال الى استهداف المنظومة البيئية في الدولة ، من خلال تحويل أراضيها الصالحة للزراعة الى اراضٍ بور واستغلال مواردها المائية ، ومن ثم القضاء على ثرواتها الزراعية ، ومن ثم استغلال تلك الاراضي في زراعة المخدرات .

اولاً – مشكلة البحث :

ترتكز مشكلة البحث على السؤالين الآتيين :

1- ما الأبعاد الأمنية لجرائم المخدرات في العراق؟

2- هل لجرائم المخدرات في العراق أبعاداً بيئية؟

ثانياً – فرضية البحث :

1- لجرائم المخدرات في العراق من خلال الدول المستفيدة منها أبعاداً أمنية تمثلت بأشغال الأجهزة الأمنية بجرائم المخدرات وإضعافها لأجل تنفيذ عدة مشاريع جيوسياسية وجيوستراتيجية داخله ، وجعله منطقة استقطاب أمني لغرض السيطرة على

*الناشر الرئيسي : E-mail : m07809388883@gmail.com

الدولة ، وإضعاف الدور الأمني لأجهزتها في متابعة جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم .

2- ثمة أبعاد بيئية لجرائم المخدرات في العراق تتمثل باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها لمزارع خاصة بالمخدرات ومن ثم تحويلها الى اراضٍ غير منتجة ، فضلاً عن الاضرار التي تسببها معامل ومصانع المخدرات على التنوع الاحيائي من خلال مخلفاتها السامة .

ثالثاً – أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من أهمية الجانبين الأمني والبيئي للدولة ، وما يمثلان من ركائز مهمة في قوة الدولة .

رابعاً – هدف البحث :

يصدر هدف البحث من خلال كشف اهم التحديات التي يتعرض لها الجانب الأمني والجانب البيئي والمتمثلة بجرائم المخدرات .

خامساً – حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ما بين قوسي طول (39 - 38° – 36 - 48°) شرقاً ، ودائرتي عرض (6 - 29° - 27 - 37°) شمالاً ، أما زمانياً فتمتد ما بين عامي (2004 – 2021) ، خريطة (1) .

سادساً – منهجية البحث :

إن المسارات العلمية في دراسة الظاهرة المقصودة ، يحتم على الباحث الاعتماد على واحد من المناهج العلمية الخاصة بالجغرافية السياسية والجيوبولتيك ، بغية تحقيق أهداف البحث ، ومن ثم الخروج بنتائج ومقترحات مرضية ومقبولة ، إذ تم استخدام منهج تحليل القوة لغرض تشخيص الظاهرة وتحليلها جغرافياً ومعرفة تأثيرها على قوة الدولة .

سابعاً – هيكلية البحث :

احتوى البحث على مقدمة وثلاثة مطالب ، إذ تناول المطلب الأول جعل العراق منطقة استقطاب أمني ، أما المطلب الثاني فأخذ إضعاف دور قوى الأمن العراقية ، وناقش المطلب الثالث البعد البيئي لجرائم المخدرات في العراق ، فضلاً عن النتائج والمقترحات .

خريطة (1)الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

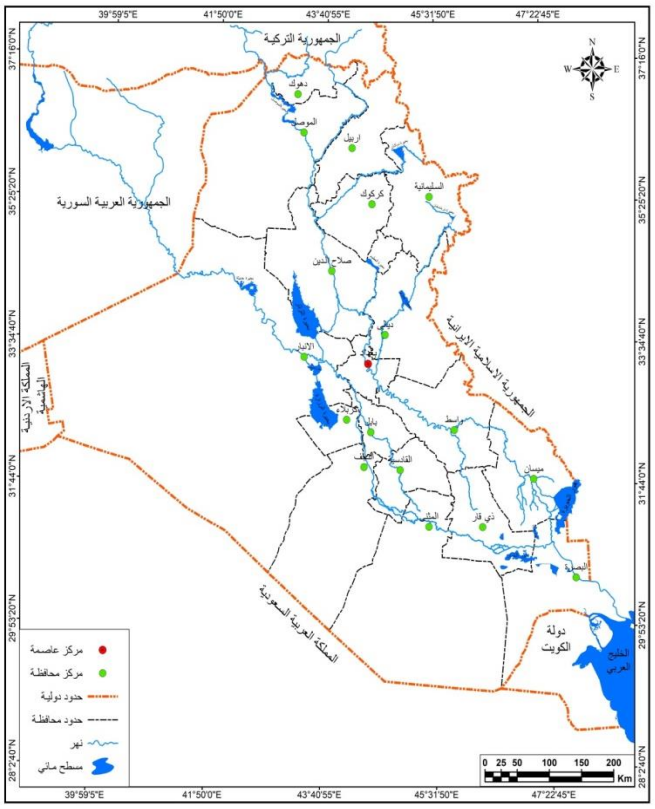

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

المطلب الأول – جعل العراق منطقة استقطاب أمني

يعد الأمن أهم مقومات قيام الدولة وتقدمها وازدهارها ، من خلال ما يضفيه من الشعور بالطمأنينة العامة الذي ينعكس إيجاباً على الأفراد والجماعات ، من ثم يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله ، وارتفاع مستوى الأداء الذي يصب في مجمله على مفاصل الدولة كلها ، والأمن بوصفه شعوراً و واقعاً لا يمكن تحقيقه وترسيخه بالمجتمع إلا من خلال الوصول إلى جميع أفراد المجتمع وتنبيههم بالمظاهر السلبية وأساليب مواجهتها ، فضلاً عن التعاون مع الأجهزة الأمنية لأجل مكافحة كل أنواع الجريمة

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

واجتثاث جذورها ، والقضاء على البيئة المناسبة لانتشارها ، على الرغم من توفر العوامل الدافعة والمعززة لارتكاب الجرائم ، التي تكون فيها الجماعات والجهات المتبنية للعمل الإجرامي أحد أسبابها [1] . يمتاز مفهوم الأمن الوطني في العراق بالغموض والتغيير ، لأنه مرتبط إلى حد كبير بالبيئة الخارجية للدول – الإقليمية والدولية - ، وكذلك مرتبط بالتطور والتقدم المستمر الذي يشهده المجتمع من جميع النواحي ، فالظاهرة الأمنية لم تعد محصورة في نطاقها العسكري ، بل تتعدى ذلك لتشمل جوانب عدة منها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية [2]. إذ سعت الجماعات الخارجة عن القانون وأطراف أخرى دولية وإقليمية إلى إنتاج دولة ضعيفة ، من خلال التركيز على نشوب الصراعات ونشر العنف وإشراك أكثر من طرف فيها ، فالدولة هي التي تحتكر العنف ، وهي التي تنظم حياة مواطنيها حسب قوانين تضعها وتنفذها ، لكن حالة المنطقة والعراق وللأسباب السابقة ، جعل مهمة الدولة الأساسية غير قابلة للتحقيق ، ولهذا نشأت تلك الجماعات وتمكنت من تحقيق بعض من مكاسبها ، فضلاً عن فرض نفسها عنصراً أساسياً في الدولة [3]. وبعد الاجتياح الامريكي وتشكيل سلطة الائتلاف في العراق ، أصدرت هذه السلطة أمر ذا الرقم (2) وملحقه (1) في 23 / 5 / 2003 حول الأجهزة الأمنية العراقية ، إذ شمل الأمر حل الهياكل الأساسية التي تشمل الجيش العراقي والقوات البحرية والجوية ، والحرس الجمهوري ، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة ، ومديرية الأمن العامة ، وجهاز المخابرات العامة [4] . وعمل هذا الأمر على إفراغ العراق من الأجهزة الأمنية ، مما حوله إلى منطقة استقطاب أمني ، احتوت على أنواع متعددة من الجماعات الإرهابية والعصابات والجهات الخارجة عن القانون فضلاً عن الشركات الأمنية المتعددة ، فمثلاً أدت حرب عام 2003 إلى تعمق الشركات العسكرية الخاصة بخدمة القوات الامريكية ، إذ رافق القوات البحرية الامريكية عدة شركات متخصصة في تشغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة ، فبلغ عدد هذه الشركات (35) شركة ، من بينها (ام . بي . أر . أي) ، وشركة (بلاك ووتر) [5] ، وشكلت الشركات الأمنية في العراق اتحاداً سمي (اتحاد الشركات الأمنية في العراق PSCAI) ، ووصل عدد الأفراد العاملين في هذه الشركات إلى (50 ألف) [6] ، وساهمت هذه الشركات في نشر الجرائم المتعددة ومنها جرائم المخدرات ، إذ أثبتت التحقيقات والدعاوى القضائية ، أن شركة (بلاك ووتر) دفعت الأموال لشراء المخدرات وأسلحة من السوق السوداء في بغداد ، وكان أغلب عناصرها يتناولون كميات كبيرة من الكوكايين والحشيش ، مما أدى بهم إلى اطلاق النار عشوائياً من أسلحتهم على المدنيين [7].

إن تواجد هذه الشركات أدى إلى خلق حالة من الاعتمادية ، بسبب قيامهما بمهام و وظائف أمنية تعجز الأجهزة الأمنية الرسمية عن القيام بها ، مما ترتب عليه ضعف هذه الأجهزة ، وقطاع الأمن الوطني بصورة عامة ، هذا ما سأهم بتحويل العراق إلى منطقة منفلتة أمنياً ساعدت على استقطاب وانتشار مختلف الجماعات المسلحة ، التي اتخذت من التواجد الامريكي ذريعة لأجل مقاتلتها ، واستهداف الأجهزة الأمنية العراقية ، على الرغم من عدم اعتراف العراق بها ، إذ انتشرت جغرافياً في عموم مناطق العراق ، هدفها في ذلك هو إضعاف الدولة وقيادتها نحو الانهيار ، واستمر هذا الحال حتى استيلاء تنظيم داعش على مناطق متعددة ، وسط انسحاب جماعي لجميع القوات العراقية الرسمية ، فضلاً عن العوامل الخارجية التي لها الدور الكبير في تحويل العراق إلى منطقة استقطاب أمني ما بعد داعش ، ومن أبرز هذه العوامل التدخل السلبي لدول الجوار الجغرافي ، والعلاقة المتوترة مع دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى دعم الجماعات المسلحة مادياً ومعنوياً [8] .

إن الأهداف العليا للأمن القومي في الدولة تتمثل في المحافظة على أركانها واستقلاليتها وثبات سيادتها وتحقيق وحماية أمنها ، والعمل المستمر على سلامة أراضيها ومواطنيها ، وكما هو واضح فإن التغير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 ، قد ألقى

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

بظلاله على الفكر الأمني وخطط الاستراتيجية ، وذلك بسبب بروز تحديات جديدة أمامه ، منها انتشار الإرهاب ، واستفحال الجرائم المتعددة وانتشارها بشكل كبير ، وتعمق الصراع الطائفي ، ومشاريع تقسيم العراق ، وازدياد التجاوزات على السيادة العراقية من الدول الأخرى ، الأمر الذي زاد من مشكلات الدولة ومؤسساتها الأمنية ، خاصة بعدم امتلاكها القوات الجاهزة لأي ظرف [9] ، وإن تضاؤل موارد الدولة وعدم تحقيق استقرارها السياسي وازدياد الاقتصادات غير الرسمية ، ومنها اقتصاديات جرائم المخدرات ، جعل من الأجهزة الأمنية هدفاً لنشر الفساد وتعزيز التواطؤ مع شبكات المخدرات الإجرامية والجماعات المسلحة الخارجة عن القانون ، لكون هذا القطاع هو المعني في تحقيق وحفظ أمن الدولة ، وإن إفشال هذا الجانب يؤدي إلى عجزه في فهم المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية [10] . إذ يتمثل الهدف الرئيس للجهات الراعية والمتبنية لنشر جرائم المخدرات لاسيما تلك المدعومة من الدول والجهات الخارجية ، هو إشغال الأجهزة الأمنية في دوامة هذه الجرائم ، حتى يتسنى لها تحقيق مشاريعها الجيوستراتيجية و الجيوسياسية من دون عوائق ، ومن أهم تلك المشاريع مشروع (جو بايدن*) الخاص بتقسيم العراق تحت مسمى (استراتيجية التقسيم غير المباشر) أو (استراتيجية التقسيم المرحلي) المتضمن تقسيم العراق على ثلاث دويلات (شيعية ، سنية ، كردية) ، خريطة (2) ، الهدف منه حماية المصالح الامريكية والإسرائيلية في المنطقة ، وازدادت المطالب في ذلك الأمر تحت ذريعة التوغل الإيراني في مفاصل الدولة العراقية ، والسياسات الطائفية للحكومة ، فضلاً عن ضعف الأجهزة الأمنية [11] ، بينما القوى العظمى الأخرى المتمثلة بروسيا والصين ، فإن العراق داخل ضمن مشاريعها الجيوستراتيجية ، إذ يعد العراق محطة مهمة على الخريطة الجيوستراتيجية للأمن الروسي من خلال حزامها الأمني لمنطقة القوقاز الذي يمتد عبر (أرمينيا – إيران – العراق – سوريا) ، العاملة من خلاله الحفاظ على أمنها القومي ، إن إضعاف الاجهزة الأمنية العراقية يساعدها على التدخل بصورة مباشرة من أجل تحقيق أهدافها ، أما الصين من خلال مشروع الحزام والطريق ، الذي يمر عبر العراق إلى اوروبا ، فإن وجود دولة ضعيفة أمنياً يساعدها ذلك من خلال استعانة تلك الدول بها ومن ثم ضمها لمشروعها [12] . وبما يخص الدول المجاورة للعراق فإن مشاريعها واضحة في هذا الجانب ، من خلال دعم الممارسات الانفصالية والطائفية ، وادامة الصراعات السياسية وانعكاساتها الأمنية على أرض الواقع [13] .

تأسياً على ما سبق فإن تحويل العراق إلى منطقة أمنية منفلتة تستقطب أغلب الخارجين عن القانون ، تعد من أهم الأبعاد الأمنية التي لعصابات المخدرات المحلية والدولية الدور الأبرز فيها ، من خلال سياسات الدول الداعمة لها ، وسياسات الجهات الداخلية المستفيدة منها ، ولعدة أهداف منها جعل العراق دولة غير آمنة تستقطب تجار المخدرات ، وتسمح بمرور أكبر عدد من الشحنات المخدرة ، الداخلة اليها من الشرق والغرب ، وتخرج إلى الشمال والجنوب ، والهدف الآخر من تحويل العراق إلى منطقة استقطاب أمني بصورة أوسع من ذلك ، من خلال زج الدولة ومؤسساتها الأمنية بحروب ومواجهات جانبية ، ومشكلات أمنية تشغلها عن مطاردة عصابات المخدرات ، و وضع الاستراتيجيات الأمنية لمكافحة جرائم المخدرات ، فضلاً عن جعل العراق منطقة نفوذ دولية ومسرحاً لتطبيق المشاريع الجيوستراتيجية والجيوسياسية ، لا تتم إلا عن طريق إضعاف الدولة ومؤسساتها ، وهذا ما ينعكس على أداء الأجهزة الأمنية ، ويتحقق ذلك من خلال دعم الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية على رأسها عصابات ومافيات المخدرات ، وبتحقيق البعد الجيوبولتيكي الأمني لجرائم المخدرات في العراق ، يتحقق مفهوم اللادولة ، وزج الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة بصراعات دائمية مع تلك الجهات ، من أجل إضعافها واستنزافها ، وما لها من آثار سلبية تنعكس على إدارة الدولة وقوتها .

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

خريطة (2)مشروع جو بايدن الخاص بتقسيم العراق

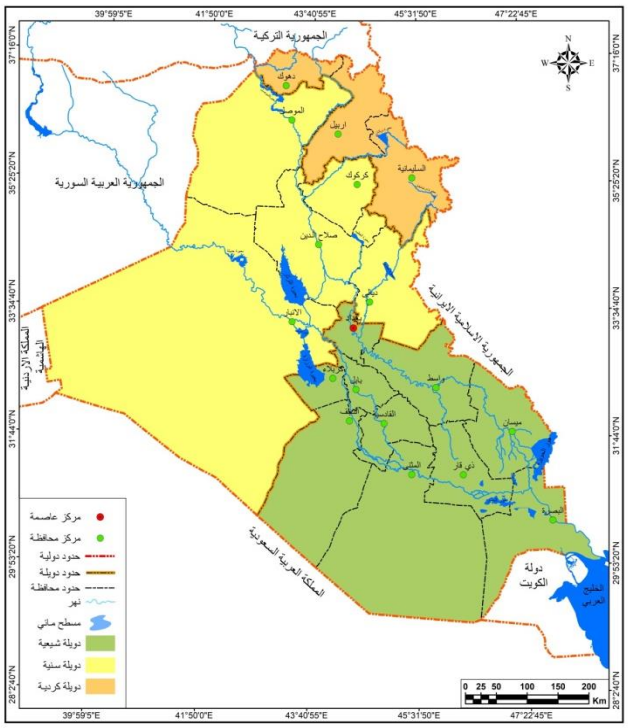

المصدر : 1-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

2- عمر كامل حسن ، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي ، ط1 ، دار الخليج للصحافة والنشر ، عمان – الاردن ، 2019 .

المطلب الثاني - إضعاف دور قوى الأمن العراقية

يتمثل الدور الأمني في العراق والخاص بمتابعة مختلف الجرائم والقضاء عليها ، بأجهزة الدولة الرسمية وهي (المديرية العامة لمكافحة الجريمة المنظمة ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، مديرية مكافحة الإجرام) هذه المديريات تابعة لوزارة الداخلية المركزية [14] ، بينما (جهاز آسايش كوردستان ، مديرية مكافحة المخدرات) تابعة لحكومة إقليم كوردستان [15] ، فيما (جهاز مكافحة الإرهاب) مرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة [16]. إذ يتمثل عمل هذه الأجهزة بملاحقة المجرمين وإلقاء القبض عليهم بحسب القانون وتسليمهم إلى القضاء كلاً حسب جريمته ، لكن مجمل التحديات التي تم التطرق اليها سابقاً ، وأهمها إضعاف دور الأجهزة الأمنية في متابعة الجريمة ، يعد من أبرز الأبعاد الأمنية لجرائم المخدرات ، لأن بوجود أجهزة ضعيفة ساعد على انتشار وتطور هذه الجرائم بشكل مريح ، إذ تشير البيانات إلى تنامي أعداد الجرائم المختلفة في العراق ذات المصادر المتعددة ، ومن ثم ارتفاع عدد القتلى المدنيين ولأسباب متنوعة ، الأمر الدال على ضعف الدور الأمني في متابعة الجرائم المختلفة والقضاء عليها ، إذ إن عدد الضحايا المدنيين من جراء مختلف الجرائم للمدة (2003 – 2021) ، بلغ (209012) ضحية، جدول (1) ، شكل(1).

جدول (1) القتلى المدنيون في العراق لمختلف الجرائم للمدة (2003 – 2021)

ت	السنة	عدد القتلى	%
1	2004	11737	6
2	2005	16583	8.5
3	2006	29526	15
4	2007	26112	13.3
5	2008	10286	5.2
6	2009	5382	2.7
7	2010	4167	2.2
8	2011	4162	2.2
9	2012	4622	2.3
10	2013	9852	5
11	2014	20218	10.2
12	2015	17578	9
13	2016	16393	8.3
14	2017	13183	6.7
15	2018	3319	1.6
16	2019	2392	1.2
17	2020	902	0.4
18	2021	465	0.2
المجموع		196879	100

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

المصدر: 1- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية حقوق الإنسان ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

2- جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة الطب العدلي ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

3- جمهورية العراق ، إقليم كوردستان ، وزارة الداخلية ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

شكل (1) التوزيع النسبي للقتلى المدنيين في العراق للمدة (2004 – 2021)

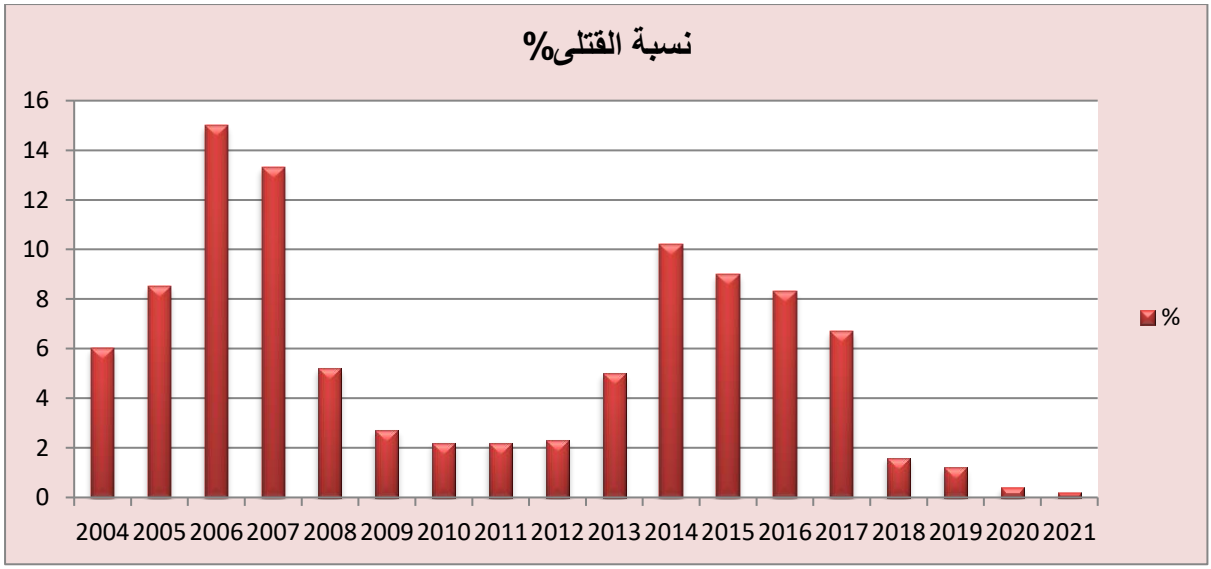

المصدر: جدول (1) .

من موازنة أعداد القتلى المدنيين بسبب الجرائم المتعددة ، مع عدد المعتقلين في السجون الرسمية التابعة لوزارة العدل العراقية ، يُلحظ أن الفرق كبير ما بين عدد القتلى الدال على انتشار الجرائم المختلفة بصورة كبيرة ، وعدد المعتقلين الذين يمثل أغلبهم من قام بتلك الجرائم ، وهذا دليل آخر على تراجع دور الأجهزة الأمنية في متابعة الجرائم ، وإلقاء القبض على مرتكبيها ، إذ بلغ عدد المعتقلين في السجون العراقية الرسمية الكبيرة لعام 2021 (31580) معتقلاً ، جدول (2) ، شكل (2) .

تأسيساً على ما سبق ، فإن العمل على إضعاف الأجهزة الأمنية العراقية في متابعة الجرائم والقضاء على مسبباتها لاسيما في الأعوام التي شهدت فراغاً أمنياً كبيراً ، والتحديات الكبيرة التي واجهتها هذه الأجهزة في الأعوام اللاحقة من إرهاب وجرائم منظمة وجهات خارجة عن القانون ودعم دولي ، تمثل البعد الجيوبولتيكي الأمني الذي تسعى جرائم المخدرات لتكون طرفاً في تحقيقه ، لغرض إيجاد البيئة المناسبة لها في العراق ، من خلال المساهمة في إيجاد دولة ضعيفة أمنياً .

جدول (2) المعتقلون في السجون العراقية الرسمية الكبيرة بحسب الموقع الجغرافي والطاقة الاستيعابية للسجن لعام 2021

ت	السجون	موقعها الجغرافي	طاقتها الاستيعابية/سجين	عدد المعتقلون	%
1	أبو غريب	محافظة بغداد	15000	3571	11.3
2	التاجي	محافظة بغداد	4000	6282	19.9
3	تسفيرات الرصافة	محافظة بغداد	1000	1178	3.7
4	الكرخ المركزي(كوبر سابقاً)	محافظة بغداد	3000	4331	13.7

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

5	الناصرية (سجن الحوت)	محافظة ذي قار	1600	1187	3.7
6	بادوش	محافظة نينوى	2600	1628	5.2
7	جمجمال	محافظة السليمانية	3000	3123	9.9
8	سوسة	محافظة السليمانية	2000	2178	6.9
9	الحلة	محافظة بابل	700	1429	4.5
10	العمارة	محافظة ميسان	500	1979	6.3
11	البصرة المركزي	محافظة البصرة	1200	1758	5.6
12	تسفيرات الانبار	محافظة الانبار	2000	2936	9.3
	المجموع		36600	31580	100

المصدر :1-جمهورية العراق ، وزارة العدل ، دائرة الاصلاح العراقية ، 2022.

شكل (2) التوزيع النسبي للمعتقلين داخل السجون العراقية الرسمية الكبيرة لعام 2021

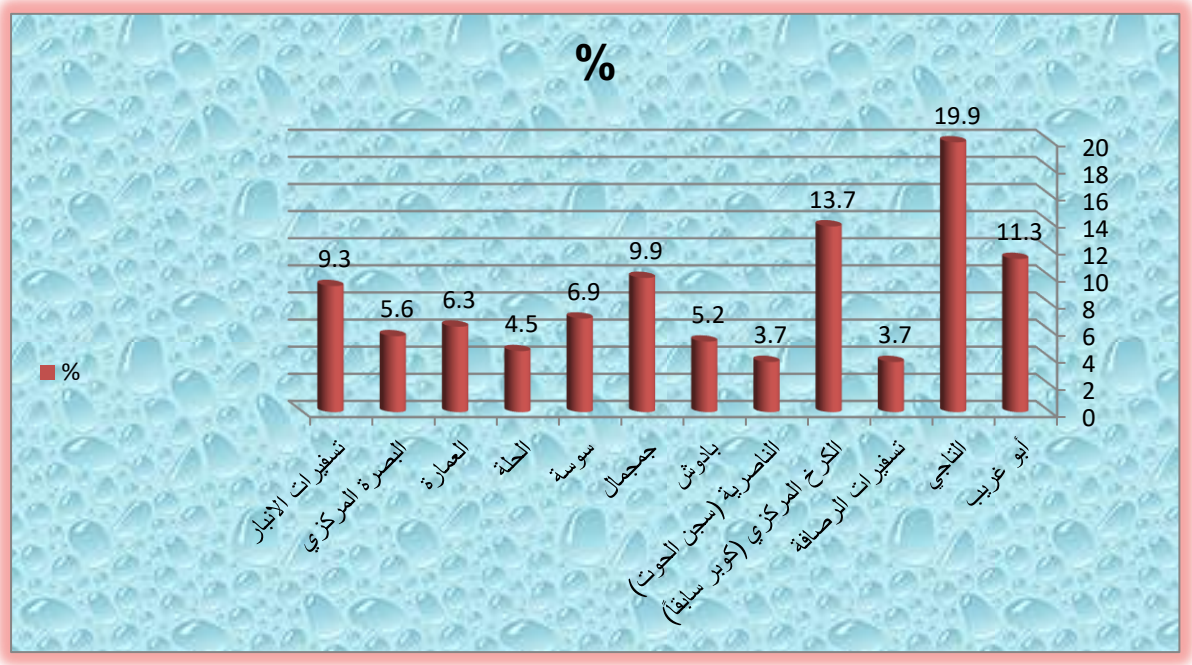

المصدر: جدول (2).

المطلب الثالث – البعد البيئي لجرائم المخدرات في العراق

من المخاطر الكبيرة التي تسببها المخدرات على الدول ، إضافة إلى المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، هي المخاطر البيئية ، لكون المخدرات تتكون من مواد كيميائية عضوية طبيعة كانت أم صناعية ، فإذا كانت طبيعية وذات مصدر زراعي ، فإنها تحتاج إلى مساحات زراعية كبيرة ، مسببة بذلك استهلاكاً كبيراً للتربة وموادها العضوية ، فضلاً عن احتاجها إلى كميات كبيرة من المياه ، أما إذا كانت صناعية فإن موادها الكيميائية العضوية لها آثار كبيرة على البيئة ، بسبب تراكيزها العالية والتغيير الذي يحصل على بنائها الذري ، ومن ثم ظهور مواد جديدة تحتاج إلى سنوات عديدة حتى يتعامل معها المجال البيئي ، فيؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد البيئية وتحويل بعض البيئات إلى بيئات حرجة ، بفعل الآثار المدمرة للمخدرات على النظام البيئي والتنوع الأحيائي ، إذ تحتاج إلى تعاملات خاصة من قبل الكوادر والمؤسسات المعنية [17] ، وبحسب

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

إحصاءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، فإن عدد المتعاطين للمخدرات حول العالم بلغ (269) مليون شخص لعام 2019 ، وان إنتاج المخدرات بلغ مستوى قياسياً وفي تزايد كبير خلال العشر سنوات الأخيرة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية يتم إنتاج (الماريجوانا*) من خلال المستنبتات الزجاجية التي تستهلك كثيراً من الموارد البيئية ، بسبب طبيعة إنتاجها ، فهي تحتاج إلى العوامل المناسبة لزراعتها كالضوء والهواء والحرارة ، وبالوقت نفسه فإن بغضون سنة واحدة يتم اطلاق (15) مليون طن من غاز (ثاني أوكسيد الكاربون CO_2) في الهواء ، بسبب إنتاج القنب ، أي ما يعادل انبعاثات ثلاثة ملايين سيارة خلال سنة ، وأيضاً هذا النبات يحتاج إلى كميات هائلة من المياه ، بحيث يقدر استهلاك النبتة الواحدة (22) لتراً في اليوم الواحد ، مما يؤدي إلى زيادة الأزمات المائية في أوقات الجفاف ومن ثم التأثير على الكائنات الحية البرية والمائية على حدٍ سواء [18] . أما في كولومبيا فقد بلغت زراعة الكوكا (300) الف هكتار ، إذ قامت أجهزة الدولة المختصة بمكافحة المخدرات ومن خلال الطائرات برش العديد من تلك المساحات بمبيد (غليفوسات**) ، لغرض تدمير مزارع الكوكا هناك ، مما أدى إلى إحداث الضرر بالغابات والمحاصيل الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة المجاورة لها ، فاتبع التجار أساليب جديدة معتمدة على تجريف العديد من الغابات والاستفادة من مساحاتها لزراعة الكوكا مرة أخرى ، أما الجانب الآخر من الضرر فيتمثل بإنتاج مسحوق الكوكايين من نبات الكوكا باستخدام مواد كيميائية سامة مثل الأمونياك والأسيتون ، مما يؤدي إلى صب الملايين من اللترات على الارض وفي الأنهار سنوياً ، إذ يؤثر سلباً على الحياة النباتية والحيوانية [19] . أما بخصوص المخدرات الصناعية فيتم استخدام مواد كيميائية سامة لغرض إنتاج مخدر (اكستازي*)، وبحسب المعهد الهولندي لبحوث الماء ، فإن خلال عام 2019 تم صب (7) آلاف طن من تلك المواد في براميل على الأرض أو بداخلها وفي الأنهار [20] ، بينما زراعة الأفيون في العالم تستهلك مساحة تقدر (337) ألف ملعب كرة قدم ، وإن المنتجين الرئيسيين له دول (أفغانستان ، مينمار ، المكسيك) ، ويعيش على هذا النوع من الزراعة ما يقارب (1.4) مليون شخص في أفغانستان وحدها ، معتمدين على المضخات المائية ، مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية (3) أمتار بالسنة الواحدة ، بحيث وصل عمق البئر الواحد إلى (130) متر ، ويستخدم المزارعون في تلك المناطق أسمدة كيمياوية ومبيدات لمكافحة الحشرات ، مما يؤدي إلى تراكمها على تلك الأراضي محولاً إياها إلى أراضي غير صالحة للزراعة ، وأيضاً تسبب هذه الزراعة نضوب المياه الجوفية ، مما أدى إلى هجرة كبيرة للسكان من تلك المناطق [21] .

أما في العراق فتم إلقاء القبض على (6) أشخاص من قبل وزارة الداخلية خلال عام 2016 ، إذ عمل هؤلاء على تأسيس معامل لإنتاج المخدرات متمثلةً بمخدر(الكريستال) وتحويلها من مادة مستوردة إلى محلية الصنع بهدف زيادة الأرباح ، مستغلين بذلك تدهور الوضع الأمني والسياسي للدولة وتحول العراق إلى سوق نشطة للمخدرات [22] . وفي العام نفسه قام جهاز الأمن الوطني العراقي بحجز ومصادرة معامل لتصنيع المخدرات وإلقاء القبض على (7) أشخاص في محافظتي (البصرة ، ميسان) ، تعمل على إنتاج مواد (الامفيتامين ،الكريستال) ، معتمدين على المواد الكيميائية التي تصل إليهم قادمة من جهة الحدود الشرقية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، كذلك أتلفت القوات الأمنية العراقية (16) دونماً من نبتة (الخشخاش) في (قضاء الشرقاط) التابع لمحافظة صلاح الدين ، حيث كانت تستخدم من قبل تنظيم داعش لإنتاج مادة (الهيروين) ، من خلال مختبرات جامعة الموصل التي سيطر عليها التنظيم عام 2014 [23] . أيضاً تم كشف مزرعة خاصة بالمخدرات في ضواحي مدينة اربيل من قبل الجهات المختصة في الإقليم ، تدار من قبل عصابة متخصصة متكونة من (4) أشخاص عراقيين ومن جنسيات أجنبية ، تعمل على إنتاج نبات (الخشخاش) ، إذ تم تخمين قيمة المواد المخدرة المزروعة فيها بحوالي مليون دولار [24] . كذلك تم الكشف عن مزرعة للمخدرات ذات مساحة صغيرة

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

مجاورة لنهر دجلة في محافظة واسط وتحديداً في مركز (قضاء الكوت) ، فضلاً عن وجود خمس مزارع متفرقة في مناطق المحافظة المحاذية للحدود مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية [25] . وبحسب التقارير الأمنية الصادرة من الجهات العليا للدولة ، تم الكشف عن عدة مزارع متفرقة في العراق ، إذ تم الكشف عن مزارع في ناحية (قرة تبة) الواقعة شرق قضاء بعقوبة ، ومزارع في مدينة (بلدروز) ، وناحية (بهرز) ، وقضاء (الخالص) ، ومدينة (السعدية) في محافظة ديالي ، تستخدم لزراعة نبات (الخشخاش) المستخدم لغرض إنتاج (الأفيون) ، أما في محافظة كربلاء تم الكشف عن مزرعة لنبات الخشخاش وتحديداً في قضاء (العطيشي) الواقع في شمال شرق المحافظة ، خريطة (3) .

خريطة (3)التوزيع الجغرافي لمزارع المخدرات المكتشفة في العراق لغاية عام 2021

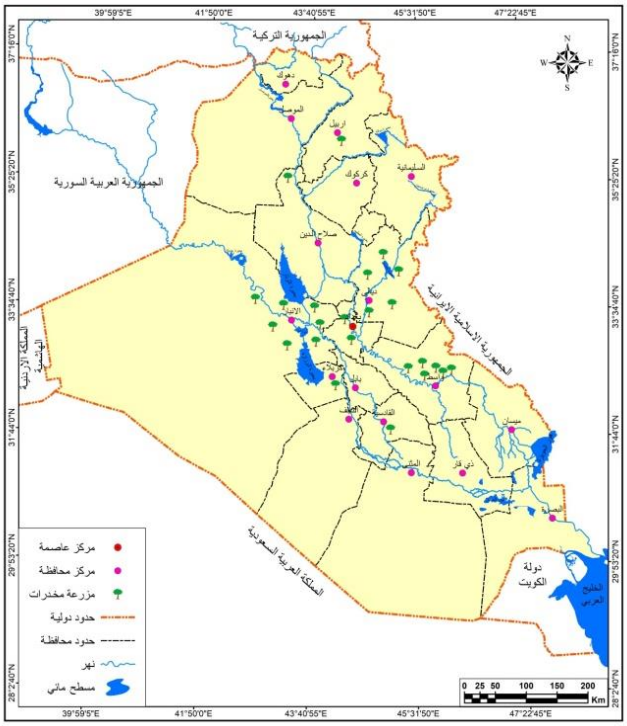

المصدر::

1-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

2- بيانات جدول (3) .

وتم رصد أماكن مخصصة لزراعة الحشيش في محافظة بغداد تحديداً في منطقة (السيدية) ومناطق شرق القناة ، وفي محافظة الانبار فتم العثور على (7) حدائق داخل البيوت الكبيرة الموزعة في مناطق عدة من المحافظة تستخدم لزراعة نبات الخشخاش ، وضبطت في محافظة القادسية مزرعة في ناحية (الشافعية) وتحديداً في قرية (زويطة) ، تستخدم لزراعة نبات الخشخاش ، بينما في محافظة ذي قار فتم إلقاء القبض على أشخاص وهم في طور المحاولة لزراعة المخدرات في أحد مناطقها [26] . إن معامل إنتاج المخدرات وبطبيعة استخدامها للمواد الكيميائية لإنتاج المخدرات ، بالتأكيد سوف تطرح مخلفات كيميائية على البيئة المحيطة سواء كانت يابسة أو مائية ، ومن أهمها المواد السامة (الأسيتون ، الامونياك ، الأحماض الملحية) ، واحتياج زراعة المخدرات إلى كميات هائلة من المياه ما يقارب (22) لتر / يومياً ، فضلاً عن إطلاق كميات كبيرة من غاز ثاني أوكسيد الكاربون في الهواء مما يؤدي إلى التأثير على الكائنات الحية بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، ومن ثم الأضرار بالتنوع الأحيائي (النباتي والحيواني) [27] ، إذ بلغ عدد المزارع التي تمت السيطرة عليها من قبل أجهزة الدولة (24) مزرعة ، إذ جاءت محافظة الانبار أولاً من حيث عدد مزارع المخدرات المكتشفة في العراق ، فقد سجلت نسبة بلغت (29.1%) من مجموع مزارع المخدرات في العراق ، وتلتها محافظة واسط باحتوائها على نسبة من تلك المزارع بنسبة بلغت (25%) ، ثم احتوت محافظة ديالى على نسبة بلغت (20.8%) ، وجاءت بعدها محافظة بغداد مسجلة نسبة بلغت (8.3%) ، وسجلت كلٌ من محافظات (صلاح الدين ، اربيل ، كربلاء ، القادسية) نسباً بلغت (4.2%) لكلٌ منها ، من مجموع مزارع المخدرات المكتشفة في العراق ، جدول (3) ، شكل (3) .

بناءً على ما تقدم ، تبين أن العراق حاوٍ على نسبة ليست بالقليلة من معامل إنتاج المخدرات وكذلك على عدة اراضي حولت إلى مزارع للمخدرات منتشرة في معظم أجزائه ، وإن نشر هذه المعامل والمزارع لها بعد بيئي خطير على المديين المتوسط

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

والبعيد ، الهدف الرئيس منها تدمير البيئة العراقية وجعلها غير صالحة للزراعة ولعيش الكائنات الحية الأخرى ، لغرض تحويل العراق من دولة لها اهتمامات زراعية ، إلى دولة مهملة للزراعة ، لأجل الحصول على اكبر عدد من الأشخاص الذين يرومون العمل معهم ، ويتمثل البعد الجيوبولتيكي في هذا الجانب بالعمل على هجرة الأراضي الصالحة للزراعة حتى يتم تحويلها إلى مزارع للمخدرات في المستقبل ، مما يساهم بتعظيم المشكلات التي تعمل على إصابة الدولة بالوهن من عدة جوانب ، ومنه الجانب البيئي .

جدول (3) مزارع المخدرات المكتشفة في العراق لغاية عام 2021

ت	المحافظة	الموقع الجغرافي للمزرعة	العدد	%
1	صلاح الدين	قضاء الشرقاط	1	4.2
2	اربيل	مدينة اربيل	1	4.2
3	واسط	قضاء الكوت	6	25
4	كربلاء	قضاء العطيشي	1	4.2
5	بغداد	منطقة السيدية ، مناطق شرق القناة	2	8.3
6	الانبار	مناطق متفرقة من المحافظة	7	29.1
7	القادسية	قرية زويطة	1	4.2
8	ديالى	ناحية قرة تبة ، مدينة بلدروز ، ناحية بهرز ، قضاء الخاص ، مدينة السعدية	5	20.8
المجموع			24	100

المصدر:

1- جمهورية العراق ، جهاز الأمن الوطني ، الإدارة ، 2016 .

2- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية في اقليم كردستان ، مديرية مكافحة المخدرات في اقليم كردستان ، 2016 .

3- جمهورية العراق ، محافظة واسط ، مكتب المحافظ ، القسم الاعلامي ، 2019 .

4- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، 2022 .

شكل (3) التوزيع النسبي لمزارع المخدرات المكتشفة في العراق لغاية عام 2021

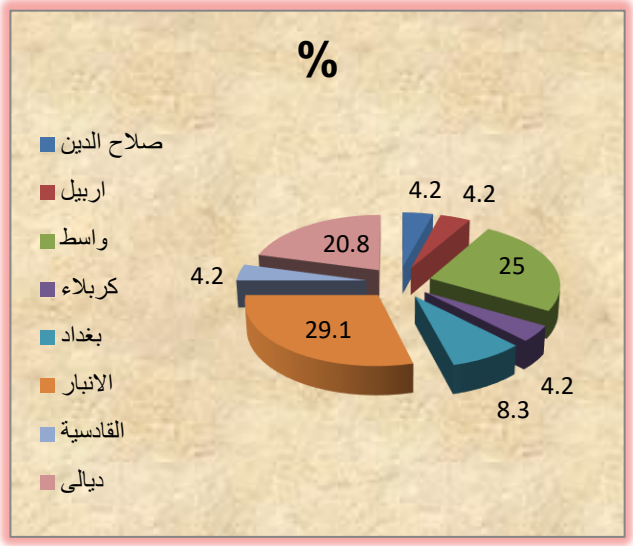

المصدر: (3) .

النتائج :

1- تحاول بعض الفواعل الإقليمية والدولية من نشر ورعاية جرائم المخدرات في العراق إشغال الأجهزة الأمنية في دوامة هذه الجرائم وإضعافها ، لأجل تحقيق مشاريعها الجيوستراتيجية والجيوسياسية من دون عوائق .

2- إن من أهم تلك المشاريع مشروع (جو بايدن) الخاص بتقسيم العراق تحت مسمى (استراتيجية التقسيم غير المباشر) أو (استراتيجية التقسيم المرحلي) المتضمن تقسيم العراق على ثلاث دويلات (شيعية ، سنية ، كردية) ، الهدف منها حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ، فضلاً عن دعم الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية وعلى رأسهم عصابات ومافيات المخدرات .

3- إن تنامي أعداد الجرائم في العراق ذات المصادر المتعددة ، ومن ثم ارتفاع عدد القتلى المدنيين ولأسباب متنوعة ، إذ بلغ

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

عدد الضحايا المدنيين من جراء مختلف الجرائم للمدة (2003 – 2021) ، (209012) ضحية ، ومن موازنة أعداد القتلى المدنيين بسبب الجرائم المتعددة ، مع عدد المعتقلين في السجون الرسمية التابعة لوزارة العدل العراقية البالغ عددهم (31580) معتقل لعام 2021 ، يُلحظ إن الفرق كبير ما بين عدد الضحايا وعدد المعتقلين ، هذا ما جعل من الأجهزة الأمنية العراقية أمام تحديات كبيرة ، عملت عليها الدول والعصابات المتبنية لجرائم المخدرات .

4- احتوى العراق على (24) مزرعة لإنتاج المخدرات موزعة جغرافياً على ثمان محافظات ، حيث جاءت محافظة الانبار أولاً من حيث عدد مزارع المخدرات ، فقد سجلت نسبة بلغت (29.1%) من مجموع مزارع المخدرات في العراق ، وتلتها محافظة واسط باحتوائها على نسبة من تلك المزارع بنسبة بلغت (25%) ، ثم احتوت محافظة ديالى على نسبة بلغت (20.8%) ، وجاءت بعدها محافظة بغداد مسجلة نسبة بلغت (8.3%) ، وسجلت كلٌ من محافظات (صلاح الدين ، اربيل ، كربلاء ، القادسية) نسب بلغت (4.2%) لكلٌ منها .

5- إن احتواء العراق على عدد من مزارع المخدرات ومعامل إنتاج المخدرات له بعداً بيئياً خطيراً على المديين المتوسط والبعيد ، من خلال تدمير البيئة العراقية وجعلها غير صالحة للزراعة وعيش الكائنات الحية الأخرى ، ومن ثم تحويل العراق من دولة لها اهتمامات زراعية إلى دولة مهملة للزراعة ، ويتمثل البعد الجيوبولتيكي البيئي لجرائم المخدرات في هذا الجانب بالعمل على هجرة الأراضي الصالحة للزراعة حتى يتم تحويلها إلى مزارع للمخدرات في المستقبل ، وفقدان الكثير من الأشخاص لأعمالهم لاسيما المعتمدون على الزراعة ، مما يساهم بتعظيم المشكلات التي تعمل على إصابة الدولة بالوهن من عدة جوانب ، ومنها الجانب البيئي .

المقترحات :

1- بذل الجهود الحثيثة من قبل الأطراف السياسية العراقية لغرض تدويل ظاهرة جرائم المخدرات ، وكسب دعم وتعاطف المجتمع الدولي لأجل وضع الحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة.

2- إعطاء أهمية كبيرة للأجهزة الأمنية العراقية ، كونها المختصة بصورة رسمية للتصدي للمسببات ومعالجة الحالات التي تهدد الإنسان العراقي أبرزها جرائم المخدرات ، من خلال تشكيل أجهزة مختصة ذات تخصصات دقيقة على درجة عالية من الكفاءة ، تعتمد على الآليات المتطورة والتكنلوجيا الحديثة والتحصيل العلمي العالي ، وإعطائها دعم مالي كبير ، وتهيئتها لمواجهة التحديات والمشاريع الجيوبولتيكية المستهدفة للدولة العراقية .

3- استثمار البيئة العراقية الطبيعية بصورة كبيرة سواء من قبل الدولة ومؤسساتها أو من قبل القطاع الخاص والشركات المستثمرة على وفق مبدأ التنمية المستديمة ، للقطاعات المتنوعة الزراعية والصناعية والسكنية والخدمية ، لغرض تضييق النطاق على الجهات الراعية لجرائم المخدرات في استخدام تلك البيئة في خدمة مصالحها .

4- تفعيل الدور الأكاديمي في مواجهة جرائم المخدرات ، من خلال فتح الأقسام العلمية المتخصصة في هذا المجال ، ودعم المؤتمرات العلمية التي تتمحور حول هذه الظاهرة ، وفتح مراكز متخصصة في الجامعات العراقية سواء كانت حكومية أم أهلية تعنى بدراسة ومتابعة جرائم المخدرات ، وزج الخريجون من الجامعات على المستويين الأولية والعليا في مؤسسات ومراكز مكافحة جرائم المخدرات ، فضلاً عن أجراء مسابقة بحثية سنوية برعاية الجهات العليا في الدولة الغرض منها تشجيع الدراسات في هذا المجال ، ومتابعة واقع جرائم المخدرات في العراق ، والاستفادة من الحلول والمقترحات المقدمة .

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

5- تشكيل مجلس وزاري عراقي أعلى لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، يضم (ممثل عن مجلس الوزراء ، ممثل عن رئاسة الجمهورية ، ممثل عن مجلس النواب ، ممثل عن وزارة الصحة والبيئة ، ممثل عن وزارة الداخلية ، ممثل عن وزارة الخارجية ، ممثل عن وزارة التربية ، ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ممثل عن وزارة الشباب والرياضة ، ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ممثل عن جهاز الأمن الوطني ، ممثل عن جهاز المخابرات) ، تنحصر مهامه في أعداد الاستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع جرائم المخدرات ، و وضع الآليات الكفيلة للحد من تحقيق جرائم المخدرات لأبعادها الجيوبولتيكية المتعددة ، فضلاً عن إيجاد البيئة الخاصة بمعالجة حالات الإدمان وزج مجرمو المخدرات في المجتمع .

الهوامش :

1() عبدالله بن سعود بن محمد السراني ، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة ، بحث مشارك في ندوة نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في بيروت ، 2011 ، ص 2 .

2() عمار احمد رشيد ، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 : تنظيم داعش إنموذجاً ، مجلة المعهد ، العدد 8 ، معهد العلمين للدراسات العليا – النجف الاشرف ، 2022 ، ص 540 .

3() المصدر نفسه ، ص 13 .

4() نجدت صبري تاكرة بي ، الاطار القانوني للأمن القومي : دراسة تحليلية ، ط1 ، دار دجلة ، عمان – الاردن ، 2011 ، ص 378 .

5() محمد عصام لعروسي ، النزاعات المسلحة وديناميكية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ط1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة – مصر ، 2020 ، ص 61 .

6() الموقع الرسمي لاتحاد الشركات الأمنية في العراق ، من خلال الرابط التالي :

www.pscai.org.

7() الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي ، ادانات شركة بلاك ووتر ، 27 تشرين الأول / اكتوبر / 2014 .

8() عمار احمد رشيد ، مصدر سابق ، ص 536 – 537 .

9() عماد هادي الربيعي ، العراق والتحالف الغربي 1991 – 2003 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2014 ، ص 229 – 230 .

10() يزيد صايغ ، معضلات الاصلاح : ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية ، دراسة مقدمة إلى مركز مالكوم كير – كارنجي للشرق الاوسط ، بيروت – لبنان ، 2016 ، على الرابط التالي :

www.carngie-mec.org

11() عمر كامل حسن ، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي ، ط1 ، دار الخليج للصحافة والنشر ، عمان – الاردن ، 2019 ، ص 66 .

*جو بايدن : رئيس الولايات المتحدة الحالي الفائز في الانتخابات الرئاسية 2020 ، شغل منصب سيناتور في مجلس الشيوخ الامريكي للمدة (1973 – 2009) ، وشغل منصب نائب رئيس الولايات المتحدة للمدة (2009 – 2017) .

للمزيد ينظر : الموقع الرسمي للبيت الابيض على الرابط

www.whitehouse.gov

12() ماهر بن ابراهيم القصير ، المشروع الأورآسي من الاقليمية إلى الدولية (العالم بين اللاقطبية والنظام متعدد الاقطاب) ، ط2 ، E-kutub Ltd ، لندن ، 2017 ، ص 244 .

13() محمد عصام لعروسي ، مصدر سابق ، ص 55 – 56 .

14() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، 2022 .

15() جمهورية العراق ، برلمان إقليم كوردستان ، قانون اسايش إقليم كوردستان رقم (5) لسنة 2011 ، المادة السادسة .

16() جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2016 ، العدد 4420 ، تشرين الاول ، 2016 ، ص 1 .

17() ناهدة جليل الغالبي وضرغام كريم كاظم ، التلوث البيئي من منظور إسلامي (المواد الكيميائية) إنموذجاً ، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، جامعة أهل البيت – كربلاء ، العدد 19 ، 2016 ، ص 133 .

(18)P.Sandufal , Universty of Oregon . Drugs are a major threat to the Environment and Biodiversity.(United State of America).2020. P11 .

*يعد من اكثر المواد الفعالة المستخدمة في مبيدات الاعشاب الضارة ، وهو عبارة عن مادة كيمياوية تدخل في تركيب المبيدات ، ومن أهم اثارها هو التسبب بالأمراض للإنسان ومن بينها السرطان ، مما ادى بمنظمة الصحة العالمية إلى تصنيف مادة الغليفوسات ضمن المبيدات المسببة للسرطان .

للمزيد ينظر : الامم المتحدة ، منظمة الصحة العالمية ، نشرة صادرة في مارس/ إذار 2015 .

(19) E.Tillman , Columbia University . Cocaine – white traces in the bush .(United State of America).2020. P7.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1963-1975

*وهو نوع من انواع المخدرات ويرمز له طبياً (MDMA) مشتق من مجموعة الامفيتامينات، وله عدة اسماء شائعة كحبوب النشوة ، وحبوب السعادة . للمزيد ينظر :

Kobie Whetston.The Brain Damage MDMA(Ecstasy)Causes and Prevention for the Recreational User.Report submitted to the (WHO).2009.P1.

*هي نوع من العقاقير ذات التأثير النفسي يُستخرج من نبات القنب الهندي . للمزيد ينظر : Mahmoud A. ElSohly.Marijuana and the Cannabinoids.Germany.2007.

(20) E.Emke , Dutch Institute for Water Research . Synthetic drug and aqueous material .(Holland).2018. P17 .

(21) D.Mansfield, Opium in Afghanistan – water shortages and rural exodus .(Germany).2020. P29 .

22() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لمكافحة الجرائم ، الادارة ، 2016 .

23() جمهورية العراق ، جهاز الأمن الوطني ، الادارة ، 2016 .

24() جمهورية العراق ، إقليم كردستان ، جهاز آسايش إقليم كوردستان ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات ، الإدارة ، 2016 .

25() جمهورية العراق ، محافظة واسط ، مكتب المحافظ ، القسم الإعلامي ، 2019 .

26() جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة ، 2022 .

27() الأمم المتحدة ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، تقرير المخدرات العالمي ، 2021 ، ص 150 .

Security and environmental dimensions of drug crimes in Iraq

Maher Haider Naeem

Lateef Kamel Klewe

Al-Muthanna University/ College of Education for Human Sciences

Abstract:

Drug crimes in Iraq have two important dimensions, the security dimension and the environmental dimension, because of the security and environmental risks and problems caused by these crimes through the sponsoring countries that affect Iraqi human security, by weakening the security services and then weakening the state for the purpose of achieving geopolitical and geostrategic projects, in addition to Exploiting arable lands and converting them into drug farms, as is the case in the governorates (Salah al-Din, Erbil, Wasit, Karbala, Baghdad, Anbar, Qadisiyah, Diyala), which have become drug-producing, which constitutes a real threat to the state and its strength, and then it became humiliated as a result Because of the security challenges resulting from these crimes, such as the spread of murders, rape, theft, and the exacerbation of the phenomenon of terrorism, in addition to the environmental damage resulting from the conversion of arable land into fallow lands and its exploitation for the cultivation of drugs, and the consumption of quantities of water, whether for drug farms or those that are polluted by the outputs of drug production factories.

Keywords : Drug crimes - security polarization - drug farms**.**